

**تطبيق وظائف الأحزاب السياسية في الحزبية الأفريقية**  
**Apply of political parties function**  
**in Africans political parties**

**د. هاجر خوجلي يوسف سراج<sup>1</sup>**  
**Hajer Khogaly Yoseif Seraj**

**المستخلص:**

أستهدفت الورقة دراسة تطبيق وظائف الأحزاب السياسية في الحزبية الأفريقية، وتمثلت مشكلة الورقة في دورها في التمثيل القومي و بناء الأمة والمجتمع السياسي، مساهمتها في النشاط الحزبي المؤسسي، و دعمها لترسيخ قواعد الحوار و العملية الديمقراطية في الحكم، وأفترضت أن واقع الحياة السياسية الديمقراطية هي ما يربط الناخبين بعلاقات مع الهيئة الحاكمة وتيسر عملية المتابعة والمراقبة وتسيير العملية السياسية من خلال الوقوف على الدور الأساسي للأحزاب السياسية الأفريقية على المجتمعات المعنية. أتمدت الورقة على المنهج التحليلي والوصفي والتاريخي. توصلت الورقة لعدد من النتائج أبرزها أن دولة الحزب الواحد في أفريقيا شكلت مظهراً واضحاً للمشهد السياسي، كما كانت محوراً لإضعاف دور الحزبية في تشكيل الحياة السياسية فيها، حيث لعبت القيادات السياسية دوراً رئيساً في التسلطية السياسية من خلال فكرها السياسي، بالإضافة إلي فشل التعددية الحزبية في تحقيق العدالة والمساواة والديموقراطية، ولم تعمل على نشر ثقافة الحوار الديمقراطي و ترسيخ قواعد العملية الديمقراطية في الحكم، ولم تساهم بفاعلية في التعبئة الجماهيرية وتدريب الكوادر السياسية والتنظيم الحزبي الذي يقود البلاد إلي التنافس الرشيد ما بين الحكومات والمعارضة بالمفهوم الديمقراطي الحكيم، نتيجة لعدم إمتلاك خطة منهجية واضحة للحكم، أو محتوى فكري يطبق على الواقع يتعلق بالدفاع عن الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية.

**الكلمات المفتاحية:** الأحزاب السياسية، المطالب المجتمعية، قواعد العملية الديمقراطية، التعبئة الجماهيرية.

**ABSTRACT**

The paper aimed to study the implementation of the functions of political parties in the African party, and the problem of the paper was the role of African political parties in national representation, nation building and political society, and their contribution to institutional party activity, And its support for consolidating the rules of dialogue and the democratic process in governance, and I assumed that the reality of democratic political life is what links voters with relations with the governing body and facilitates the process of follow-up and monitoring and the conduct of the political process by standing on the essential role of African political parties on the societies concerned. The paper relied on the analytical, descriptive and historical method. The paper reached a number of results, the most prominent of which is that the one-party state in Africa constituted a clear manifestation of the political scene, as it was a focus for weakening the role of partisanship in shaping political life in it, as political leaders played a major role in political authoritarianism through their political thought, In addition to the failure of the multiparty system to achieve justice, equality and democracy, it did not work to spread the culture of democratic dialogue and consolidate the rules of the democratic process in governance,

<sup>(1)</sup> أستاذ مساعد ، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، jojo\_gamr@hotmail.com ، 0918146211-0123064211

and it did not actively participate in the mass mobilization and training of political cadres and party organization that leads the country to rational competition between governments and the opposition in the wise democratic concept. As a result of not having a clear systematic plan for governance, or an intellectual content applied to reality related to defending rights and freedoms, human dignity, social justice or national unity.

**Key Words :** Political parties, Social demands, Democratic rule, Social mobilization.

## مقدمة:-

وجود الأحزاب هو إحدى الضرورات التي تقتضي طبائع الأشياء : طبيعة النفس البشرية، وطبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية الغربية، من خلال أن الحزب ما هو إلا جماعة من الجماعات المنظمة، وأن نزعة حب الإنضمام أو الإنضواء تحت لواء إحدى هذه الجماعات هي إحدى نزاعات وغرائر النفس البشرية. وقد تشابه وجودها في الديمقراطية الغربية في برامج الحزبية الأفريقية مع أختلاف بينات النشأة، وتضاربت ما بين التعددية الحزبية والحزب الواحد المسيطر، إلا أنها لم تكن تملك خطة منهجية واضحة للحكم، ولم يكن لديها أي محتوى فكري يتعلق بالدفاع عن الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية، مما قادها إلى الصراعات والنزاعات التي وصلت إلى النزاعات المسلحة، والإنقلابات العسكرية المتتالية التي هدمت الكثير من الرؤى الديمقراطية، وجعلت من القارة في حالة فوضى سياسية غير ديمقراطية.

## الأحزاب السياسية من منظور إسلامي:-

لم يعد لفظ الأحزاب في الفكر السياسي الحديث يدل على نفس المعنى الذي ورد في القرآن الكريم، واصفاً كل من تألب على حرب الرسول صلى الله عليه وسلم من مشركين ويهود في غزوة الخندق، وإنما أصبح يمثل مدلولاً هاماً وأداة ضرورية ووسيلة هامة لممارسة السياسية في النظم الديمقراطية الحديثة نظير ما تؤديه من وظائف وما تحققه من إستقرار (الخطيب، 1986: 14).

اختلفت وجهات النظر في الفكر السياسي الإسلامي بين مؤيد لتعدد الأحزاب من خلال حق المعارضة ، وبين معارض بأن الإسلام يرفض النظام الحزبي، سواء كان على شكل الأحزاب المتعددة أو على نظام الحزب الواحد.

**\*الرأي المؤيد لتعدد الأحزاب:-** هذا الرأي يستند بشكل كبير على حق المعارضة في الإسلام ما دامت حرية الرأي والعدالة والمساواة تمثل قواعد ومبادئ أساسية لنظام الحكم الإسلامي، والمعارضة هنا لا تعني رفض كل شيء وإنما تعني تصحيح الخطأ وطرح البديل وتكاتف الأيدي من أجل الصالح العام، وهي معارضة مواقف وجزئيات وليست معارضة مبادئ وأصول (حلمي: 101، 1978). 'والمعارض البناء تستدعي التنظيم الناجح المستند على جماعة مختارة من المسلمين تراقب الأفراد والجماعة والحاكم لتحاسبه على الخطأ (عبد السلام، 1978: 144). قال: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران، الآية 104).

ويستند هذا الرأي إلى ما يلي:-

(أ) المبادئ الدستورية العامة التي تبنها الإسلام وهي الشوري والحرية والعدالة والمساواة إذ يصعب حمايتها والحفاظ عليها إلا في نظام يحترم التنظيمات السياسية، بل ويضمن لها ممارسة نشاطها في حدود الصالح العام وأحكام الإسلام (طيليه، 1976: 249)، فالشوري والمعارضة هما وجهان لعملة واحدة، وكلاهما تقوم به الأحزاب في الوقت الحاضر و هي الوسيلة التي يمكن بها حمل الرأي إلى السلطة. والإسلام يقر حرية

الراي ويحث عليها، يقول عليه الصلاة والسلام (أن اعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر) (الترمذي، 2175: 514)

(ب) الإسلام دين عالمي يرعي المسلمين وغير المسلمين: فإذا كانت أحكامه موجه أصلاً لتنظيم المسلمين أولاً، إلا أنه لم يترك غير المسلمين دون حمايته، بل كفل لهم الحريات اللازمة وإمكانات التعبير وتكوين ما يكفل لهم ممارسة نشاطاتهم الفكرية والسياسية من خلال تنظيمات سياسية، ملتزمين في أهدافهم ووسائل عملهم النظام العام بمفهومه الإسلامي (الطماوي، 1976: 384).

(ج) الأحزاب السياسية تقوم بوظائف عدة أهمها عملية الترشيح لمختلف المناصب السياسية والإدارية، بل والقضائية في بعض الدول. وهذا لا يختلف، بل يتناسب مع تزكية النفس، قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (النجم، الآية 32)، ويقول عليه الصلاة والسلام إنه لا يولي العمل أحداً سألته أو حرص عليه.

(د) الإختلاف في الرأي من سنن البشر، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود الآية 118)، ويقول عليه الصلاة والسلام (أفترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وأفترقت النصراني على إثنين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة) (الترمذي، 2778).

وليس صحيحاً أن الخلاف يؤدي إلى إفساد المودة وإثارة البغضاء، فكم كانت الخلافات أسباباً للوصول إلى الحقيقة وكشف الأخطاء وعاملاً من عوامل البناء، فلا بد من الاستفادة من ذلك عن طريق الجهد الجماعي والتعاون للاستفادة القصوي منه في صلاح المسلمين (الخطيب، 1986: 18). بالإضافة إلى أنه يستند موقف كل حركة إسلامية سياسية من الحزبية أو قضية التعددية السياسية - عموماً - إلى مدى تفاعلها مع واقع العمل السياسي، أو ما تصطلح عليه في لغتها السياسية بـ"فقه الإنجاز" الذي يختلف عن فقه الشرع وفقه التشريع، وبالتالي يعتبر أكثر مرونة وإتساعاً. ويقوم فقه الإنجاز على مبادئ مثل الواقعية والتكامل وإعتبار المقاصد، ويتضمن آداب الإنجاز مثل المرحلية والتدرج وأعمال التأجيل والإستثناء بضوابط شرعية وجماعية الإنجاز (علي، 1996: 164). وفي هذا السياق نفسه يدعو المفكر الإسلامي (حسن الترابي) إلى فقه الضرورة، وأحياناً فقه المرحلة الذي يحدده كما يلي: (وليس الدين إلا محاولة للتوحيد بين الأنموذج الشرعي المثالي وبين البنية المادية والاجتماعية الواقعة. ولا يتم فقه الدين وعلمه إلا إذا تكامل علم الشرع والمنقول بعلم الواقع الاجتماعي محلياً أو دولياً، مادياً كان أو اجتماعياً، لأن حركة التدين تتأثر صيغتها النهائية بهذا الواقع الذي هو الإطار الذي ينصبه الله سبحانه وتعالى، إبتلاء للعبد. ولا يمكن أن نتصور الدين إلا أنه حصيلة التفاعل بين القيم والمعايير الشرعية وبين قوي الواقع المختلفة) (الترابي، 1408: 22). فالحركات الإسلامية لا تمتلك رؤية للديموقراطية مستنبطة من الأصول الدينية، ولكنها تتكيف باستمرار مع واقع متغير، ثم تنسبه إلى حجاب الإسلام.

والإسلام يكفل للأفراد حقهم في أن يكونوا مصدر السلطات سواء عن طريق مباشر إن أمكن أو عن طريق ممثلهم وخاصة في إختيار الحاكم والحق في مراقبته ومحاسبته على أعماله، وبالرغم من أنه لم يرد في القرآن أو السنة نصوص صريحة في إقرار هذا الحق إلا أن شريعة الإسلام لا تستمد من الكتاب والسنة فحسب وإنما تستمد من مصادر أخرى أهمها الإجماع الذي أقر هذا الحق وأوضح وبين تفصيله (وافي، 1979: 238).

\*الرأي الرفض لتعدد الأحزاب:- يري أصحاب هذا الرأي أن نظام تعدد الأحزاب لا سبيل له في المجتمع الإسلامي، ولا تتسع له قواعد المذهبية الإسلامية لما يخرقه من الأصول والقواعد الشرعية ولما يفضي إليه من المآلات الوخيمة، وأنه يجب سد الذرائع، بما أن الأحزاب لم تذكر في النصوص إلا مقترنة بالذم والوعيد، ولم يشر بها إلى جماعة المسلمين وإنما أشير عليهم بصيغة للفرد على أنهم حزب الله، أما الأحزاب فهي تعبير يتسع لجميع الفرق والنحل الخارجة عن جماعة المسلمين (الصاوي، 1933: 43). ويستند هذا الرأي إلى:-

- إبداء الرأي يجب أن يتم بصورة فردية، كما يقول "أبو علي المودودي" (وفي مجلس الشوري الإسلامي لا يمكن أن ينقسم أعضاؤه جماعات وأحزاباً بل يبدي ككل واحد منهم رأيه بالحق بصفته الفردية) (المودودي، 1980: 250 وما بعدها).

- الإسلام يأبي الأحزاب لأنها تؤدي إلى التنازع والإنقسام مستندين إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَّوْا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا مَرْهُمُ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يَنْبِئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (الأنعام الآية 159). وقوله

تعالى : ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل عمران الآية 103)، فهم يرفضون التحزب والفرقة إستناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ (الأنفال الآية 46). ويؤكدون أن الأحزاب السياسية أداة إنقسام و صراع.

الجدير بالذكر أن النظام السياسي الإسلامي في صدر الإسلام لم يستسغ الأحزاب سواء تعددت أو لم تتعدد، فإن ما يبرر ذلك هو عدم وجود خلاف في فلسفة الحكم. أما وقد ذهبت هذه الفترة بوفاة الرسول صلي الله عليه وسلم، إلا وقد نشأ الخلاف وتعددت الآراء مما ساعد على حرية الفكر ومران الناس على تقبل الأفكار المعارضة بصدر رحب، مما كان له بالغ الأثر في مد الفكر السياسي الإسلامي بنظريات سياسية كانت مثار إعجاب الفكر السياسي وتقدير مدعي الديمقراطية المعاصرة (متولى، 1977: 24).

**وظائف الأحزاب السياسية:-**

للأحزاب وظائف متعددة، إلا أن الوظيفة الأساسية الأولى هي الحصول على السلطة السياسية، فإن لم يستطع فعلي الأقل الإشتراك فيها أو الوصول إلى مكان يؤهله للضغط على رجالات الحكم لإتخاذ قرارات عامة معينة، وإلا يقتصر دوره على المعارضة (زين الدين، 2011: 39). ومن ثم تأتي عدة وظائف ثانوية أخرى تتحدد وفقاً للمبادئ التي تتحكم في طبيعة العمل السياسي في الدول المختلفة وفقاً للنظام السياسي للدول. وتتفق جميع الأحزاب السياسية في أنها تسعى جميعها لتحقيق أهداف قومية بالإضافة إلى أهدافها الخاصة وتحقيق مصالح أعضائها. وهذه الوظائف هي: بناء الأمة ورفع درجة الوعي السياسي والمطالب المجتمعية، و النشاط الحزبي المؤسسي، وترسيخ قواعد الحوار و العملية الديمقراطية في الحكم.

**التمثيل القومي و بناء الأمة والمجتمع السياسي: ويتم ذلك عبر بناء الأمة والتمثيل القومي ورفع درجة الوعي السياسي والمطالب المجتمعية.**

**أولاً: التمثيل القومي وبناء الأمة:**

تعد نظرية بناء الأمة (Nation-Building) إحدى النظريات السياسية- الاجتماعية التي تتناول جانباً مهماً من عملية الاندماج الاجتماعي، وقد كان أنصارها الرئيسيون هم قادة المجتمع الأكاديمي الأميركي أمثال كارل ديوتش، وتشارلز تيلي ورينارد بندكس وأستخدمت هذه النظرية بصورة مبدئية لوصف عمليات الاندماج والتعاقد الأممي الذي قاد إلى تأسيس الدولة- الأمة الحديثة بصورة جلية من دول تقليدية متباينة، ومفهوم الأمة هو: أنها مجموعة من الناس أو عرق (جنس) معين، لهم تاريخ مشترك وتقاليد وثقافة وأحياناً دين واحد وعادة ما تكون لغة مشتركة، و عموماً لديهم هوية وطنية مشتركة، وإن بناء الهوية المشتركة هو عادة جزء من بناء الأمة، فهي تقوم في الهوية والانتماء المشترك وصولاً إلى مجموعة من الأفكار السياسية والمؤسسات التي تربط بين المواطن والجنسية. إن كلمة الأمة اليوم تستعمل كثيراً كمرادف للدولة، لكن مفهوم الدولة هو أقرب ما يكون "جهاز حكومي" منه إلى الأمة وفقاً لضوابط مفهوم الأمة. ويتوضح أدق، فإن هناك نمطين من "الأمة"، هما الأمة القائمة على أساس "فطري"، أي صلة الدم، والأخرى القائمة على أسس أخرى من الروابط الحضارية والثقافية (الهاشمي، 2011).

**الأحزاب عامل وحدة وإستقرار للأمة:** فالمهمة الأولى للأحزاب السياسية هي تنظيم إرادة الشعب، وهي ضمان السياسة الهادئة على المدى الطويل، وبذلك ضمان للإنتقال الشرعي والسلمي للسلطة وتحقيق الديمقراطية، فالأحزاب عامل وحدة متمثل في حرصها على جمع أعضائها وشدهم شداً محكماً، وبالتالي تؤدي إلى وحدة الشعب العام (الهاشمي: 58، 1968). ويشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية، إذ هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التهوين من شأن الإختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، مع إعلاء شأن كل ما يرمي إلى تنمية المصالح المشتركة (غالي: 304، 1990)، مع ارتباطها الوثيق بتوسيع حقوق الانتخاب، وحق التصويت وتجنيد العدد المتزايد من الناخبين كوسيلة للسيطرة السياسية (يعقوب: 7، 2005).

تقع عملية بناء مؤسسات الدولة الحديثة على كاهل نخبةها السياسية والثقافية، فكلما كانت النخبة واعية لماهية العمل السياسي ومصالح المجتمع، كلما عمدت لبناء دولة حديثة يرتقي نظامها لمصاف الدول المتقدمة حضارياً، وهو انعكاس لتوجهات الأحزاب السياسية فإن كانت كيانات حزبية غير مؤسسية تحتكم للعنف والاستبداد فيما بينها انعكست توجهاتها على شكل النظام السياسي. وإن كانت أحزاباً سياسية مؤسسية تحتكم

للحوار وصناديق الاقتراع في صراعها الاجتماعي عكست الوجه الحضاري للنظام الديمقراطي الذي يحتكم للتصويت الشعبي للوصول إلى السلطة السياسية. أن مبدأ التعددية السياسية، هو صيغة من التنافس العادل والمنصف من أجل الوصول إلى السلطة السياسية، ويتطلب ذلك الاحتكام إلى دستور وتشريعات قانونية غير ملتبسة تحدد مهام وصلاحيات السلطات الأساسية في الدولة، لضمان عدم تداخلها أو هيمنة إحداها على الأخرى (الربيعي:2005). فالأحزاب السياسية تعمل على تجميع المصالح المختلفة التي عبرت عنها جماعات أو قوي مختلفة في سياسيات عامة وتضع أولويات لهذه المصالح السياسية بحيث تعمل على تحقيق التكامل القومي وذلك بالتركيز على نقاط الإتفاق وإهمال نقاط الخلاف الشخصية والطبقية (بدران:1995،7). و استخدمت الأحزاب السياسية وخاصة في الدول النامية لتنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي وقيادة حركات التحرر ضد التسلط الخارجي أو الداخلي (الرواف:2003،244).

### ثانياً: رفع درجة الوعي السياسي:

دأب المفكرين والفلاسفة في البحث والتقصي لايجاد صيغ وقوالب وقواعد ثابتة للإرتكاز عليها لضبط حركة المجتمعات وجعلها تتجه بواسطة الوعي الذي سمي لاحقاً (الوعي السياسي) الذي يخضع هذه الحركة لسلسلة من القوانين المعدة وفق ارادة الاقوى والتي ستكون هي الادوات الضامنة لإستقرار السلطة وحمائتها من الطامعين بها (النفائش:2007). فالأحزاب السياسية بوصفها التنظيمات الشعبية السياسية، فهي تعمل بوسائلها الخاصة على توضيح المشاكل وسط أسبابها وأقتراح وسائل حلها، ومن هنا تتكون لدي الأفراد ثقافة سياسية تمكنهم من تعلم ممارسة الديمقراطية والمشاركة في المسائل العامة والحكم عليها حكماً صحيحاً، وتساعد على تكوين نخب ممتازة يعهد لها بالحكم (الطموي:1958،360).

تقوم الأحزاب السياسية بوظيفة رفع درجة الوعي السياسي ورفع درجة الروح القومية في الوطن بخطابها السياسي الكلي لا الجزئي، و توسيع المشاركة السياسية في الإنتخاب والترشيح أو الإلتحاق الحزبي، والعضوية في النقابات والجمعيات وبالتالي رفع درجة الوعي السياسي بين عامة الناس وخاصة على مستوى العضوية المنظمة (عبدالرحمن:2005،58)، وتعمل كمنظمات تعليمية لأنها تقدم للشعب معلومات إقتصادية وسياسية وإجتماعية بالطرق المبسطة التي توقظ فيه الوعي السياسي (يعقوب:24). فهي تقوم بالتنقيف السياسي من خلال الندوات والصحف الحزبية تتضمن غرس قيم معينة وتأكيدا على حساب قيم أخرى وتغيير أنماط الثقافة السياسية السائدة (بدران:7). وتسهم وظيفة الثقافة والتنشئة في خلق العضو الحزبي ذو الدراية والمعرفة بمبادئ الحزب وبأهدافه وبرامجه السياسية، فتتمو عنده بذلك حاسية الشعور بالولاء والإلتحاق السياسي للحزب، ولاشك أن عمليات التنشئة السياسية من شأنها العمل على صقل القيادة السياسية والإدارية المستقبلية للحزب (الطيب:2004،231). فالأحزاب مدارس للشعوب (الطموي:1979،574).

### ثالثاً: بلورة المطالب المجتمعية:

الأحزاب السياسية تعمل على تحقيق المصالح الحقيقية لأعضائها وتنقل رغبات المجتمع وإحتياجاته إلى الجهات المسؤولة والدفاع عنها عبر النشاط السياسي عبر إعتقاد ذات النهج الفكري المجتمعي الذي يراعي خصوصية ومقومات كل مجتمع على حدة، ويضع حدود ما بين فكرة العدالة الاجتماعية والفكرة السياسية الهادفة إلى الاستيلاء على السلطة، فتتحد الفكرة من مضمونها الإنساني المؤطر بالعدالة والمساواة إلى مضمون سياسي يهدف للاستيلاء على السلطة لتحقيق الهدف (الربيعي:2008).

**الأحزاب السياسية عامل خلق للرأي العام:** فهي تؤثر في الرأي العام وتخرجه صائناً هادفاً إلى تحقيق المصالح العامة والمشاركة للمجتمع، كما تساهم في وضع الحلول أمام الشعب للإختيار وإلى خلق فكر سياسي عام عند الأفراد (الخطيب:62). إن الديمقراطية المعاصرة تركز إهتمامها على الرأي العام، وتسلك كافة السبل لمعرفة إتجاهاته، فتأتي الأحزاب السياسية لتكون عامل خلق للرأي العام ليشارك جميع فئات المجتمع الشعبية في الحكم (ليلة:1969،757).

**تجميع المصالح والتعبير عنها:** تقوم الأحزاب بتجميع القضايا والمصالح المشتركة لأعضائها ومؤيديها من أجل صياغتها في برنامجها السياسي إلى جانب القضايا العامة، وتعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، مما يقوي روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة (غالي:305)، ومن المهم أن الأحزاب السياسية تلعب في بعض الدول الديمقراطية دوراً هاماً في تمثيل الأقليات وحمائتها من طغيان الأكثرية (الرواف:244).

**النشاط الحزبي المؤسسي:** ويتم عبر التعبئة الجماهيرية وتدريب الكوادر السياسية والتنظيم الحزبي:-  
أولاً: **التعبئة الجماهيرية:** تتطلب التعبئة الاجتماعية والجماهيرية للأحزاب أن تدرس البنية التي نشأ بها الفرد وفق وضعه الاجتماعي، وجماعته المهنية، وعقيدته أو طائفته الدينية، ودرجة التعليم أو مستوي دخل الفرد الذي يربطه بطبقة معينة قد تكون تنظيمياً من نوع ما. وقبل كل ذلك فالفرد عضو في أعلى المؤسسات الإنسانية وهي الدولة، وهو داخل الدولة قد يكون عضواً في حزب سياسي. فالحزب السياسي يُمكن سائر الجماعات والأفراد من التعبير عن أفكارهم ومطالبهم (يعقوب:7)، وتطفي صيغة سياسية على مصالح أعضائها وصياغة مصالحهم وآمالهم الفردية صياغة عامة ويعمل على الربط والمزاوجة بين المواقف والمصالح الفردية لأعضائه، وبين المواقف الجماعية والقومية والتعبير عن رغبات الأمة عن طريق التمسك بالشعارات القومية (الطيب:2004،233). وربما تزداد وظيفة الحزب الإتصالية هذه عند إنتقاله لمقعد المعارضة، فيسعي لتعبئة الجماهير كمثل لها في مراقبة الحكومة وتقييم أدائها ونشاطها عبر تقديم برامج وخياراته البديلة.

تقوم الأحزاب بتوسيع قاعدتها الجماهيرية والمحافظة علي وحدة صفها الداخلي، و تحاشي عوامل الانشقاق وإبراز وحدته لكي تسهل عملية تعبئة الجماهير باتجاه ذلك الحزب، كما تطرح البرامج السياسية للنقاش والتظهير من قبل أعضائه وضمان حرية المناقشة والابتعاد عن ممارسة الإرهاب الفكري والجسدي للاتجاهات المعارضة. كما يجب عليها أن تؤمن بالتعددية السياسية، والقبول بها كأمر طبيعي لتأكيد الممارسة الديمقراطية في جو ديمقراطي سياسي (حجرات:2014). وتقوم بتنظيم المناقشات وبيان وجهات النظر لكل الفئات المجتمعية وتعمل على مساعدة الناخبين على تكوين آرائهم السياسية وإيضاح مصالح المواطنين وما يتصل بها من الشؤون العامة، و تعريفهم بكيفية تقييم المرشحين، ما يسن من قوانين ولوائح (متولي:1958،234). وتعتبر بمثابة وسيلة اتصال هامة بين الحاكمين والمحكومين وتأتي هذه الأهمية من خلال تقديمها لمرشحين لتولي الوظائف العامة، البرلمانية والتنفيذية وأحياناً القضائية (خضر:310).

#### ثانياً: تدريب الكوادر السياسية:

يتجدد النشاط الحزبي في إطار البنية التنظيمية الداخلية للحزب وذلك بدفع أفضل النشاط من أعضاء الحزب والذين قد خضعوا لتجربة عملية متميزة تؤهلهم للقيام بالدور القيادي ابتداءً من الحلقة الأولى لأي تنظيم ويرتفع تدريجياً إلى أعلى سلم هرم التنظيم، ففعالية العمل السياسي والجماهيري يكسب النشاط المتدربون حماساً وحبوية وتطوراً للعملية الوطنية وترسيخ المبادئ الوطنية، وتتبارى الأحزاب جميعها في مجال تجنيد وإعداد القيادات السياسية في المجتمع (بدران:8)، كل بحسب قدراته ونشاطه وإستيعابه لمجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر استراتيجيات وخطط لكيفية الإصلاحات والمعالجات ووضع الأولويات. التثقيف والتنشئة لعضوية الحزب أحد أهم وظائف الأحزاب، خاصة في الدول النامية، حيث تتصف القاعدة الجماهيرية بالأمية السياسية، فلخلق الكادر الحزبي وإيقاظ الوعي السياسي فيه تقوم الأحزاب بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة وتزويد الناخبين ببدايل برنامجية للسياسة العامة، عبر توجيه الفنيين لتحقيق الأهداف المختلفة وأهمها اختيار الناخب بشكل واضح ومحدد، وإختيار الكادر الفاعل والنشط القادر على تحقيق أهداف الحزب بوسائل مختلفة وتحت أي ضغط وظرف.

إن السلوك الوطني وخاصة من كوادر وقيادات الاحزاب تتطلب تربية اخلاقية ودينية ووطنية و حزبية لكي تكون قدوة حسنة وهذا الامر تفرضه المصلحة الوطنية وان تغذي هذه المؤسسات بالعناصر الجيدة والمخلصة وتوضع تحت رقابة قوية لا ترى سوى مصلحة الوطن امامها وتنفذ توجيهات القيادة بقوة وصرامة (الخطيب:12). فالأحزاب السياسية تتيح حرية الإختيار الواسع، وتعمل على تدريب الكوادر السياسية وترقيتها ثم إبراز المتميز فيها المؤهل لتحديات الحكم (عبدالرحمن:58). وتهني للشعب إمكانية إختيار نواب منخصين من صفوفهم، ووجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الإقتصاص من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجدين (توهيل:1981،166).

#### ثالثاً: التنظيم الحزبي:-

يعتبر التنظيم هو الذي يضيف على الحزب أهميته وهو الذي يمكن من تحقيق أهداف الحزب. فالتنظيم من أقدم المدلولات التي استخدمت في التعريف بالأحزاب، ويرجع ذلك إلى أن الأحزاب قد نشأت في البدء لتنظيم عملية الإختيار ومحاوله تعريف الناخبين بمرشحيهم، وقد أخذ بهذا المدلول عدد كبير من علماء

السياسة و الإجماع السياسي على رأسهم(ماكس فيبر) الذي عرف الأحزاب السياسية بأنها"تنظيمات إجتماعية، ترتبط بالمشروع السياسي، لها صفة الشرعية، وتهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها التضامنية (التنظيمية)"(عبدالرحمن:33،2001). مع تطور نظم الحكم أصبحت التنظيمات الإدارية والقانونية هي القالب الدستوري الذي لا بد أن تنصب فيه الأحزاب لتكتسب شرعية قيامها وشرعية نشاطها، فعندما يقوم الحزب وفقاً للقانون فإنه يكتسب الإعتبارية مما يتيح له العلنية والأهلية لإكتساب الحقوق وتحمل المسؤوليات والإلتزامات(سعيد:223).

تختلف صور التنظيم الحزبي باختلاف مستويات الإلتزام الحزبي، فدرجات الإلتزام هي: قادة الحزب، الأعضاء، والمؤيدون ثم الناخبون. مع ضرورة التمييز بين الأجيال المختلفة ومدى سلطاتهم في كل مستوى من مستويات الحزب ، فكلما إزداد عدد الأجيال القديمة في المستويات القيادية للحزب، صعب إجراء تعديلات مهمة سواء من ناحية التنظيم أو البرامج، وكلما إزداد عدد الأعضاء من الأجيال الجديدة كلما كان ذلك ممكناً(الطيب:220). وقد تتوقف قوة وفعالية الحزب في كثير من الأحيان على قوة القادة فيه وفعاليتهم وقد ترجع فعالية حزب من الأحزاب وكفايته إلى جهازه القيادي والإداري وعلى رأسهما القادة(سعد:202،1988).

الهيكلية التنظيمية للحزب السياسي تعني(المدونة الإلكترونية:2008): (مجموعة القوانين والأنظمة واللوائح التي تنظم العلاقة الداخلية بين مختلف الأعضاء والهيئات والمستويات الحزبية مع بعضهم البعض ويعكس هذا البناء التنظيمي نفسه على العلاقات الخارجية لهذا الحزب. وقد تلعب الأيديولوجية والعقيدة التي يتبناها الحزب دوراً في التأثير على البنية التنظيمية للحزب). وتصنيف البنى في الأحزاب السياسية إلى: الهيكلية التنظيمية المرنة: وهي الأحزاب التي تعتمد في بنائها على اللامركزية، والهيكلية التنظيمية المتماسكة (المركزية): وتصنيف إلى نوعين(المدونة الإلكترونية:2008): الأول المركزية الاوتوقراطية، والثاني المركزية الديمقراطية.

ترسيخ قواعد الحوار و العملية الديمقراطية في الحكم:- عبر نشر ثقافة الحوار الديمقراطي و ترسيخ قواعد العملية الديمقراطية في الحكم:-

أولاً: نشر ثقافة الحوار الديمقراطي:

تعمل الأحزاب السياسية على خلق جو من التنافس الشريف بين الجماعات والأفكار والمعتقدات، ويتم ذلك عبر المناظرات وحلقات النقاش والمنتديات المتنوعة والمتعددة الموضوعات في قضايا الشعب والمجتمع من كافة الجوانب المجتمعية، ويتم ذلك في فترات متباعدة ومواسم الانتخابات وحملاتها. ويكون ذلك عبر الخطاب السياسي الذي ينطوي على المنظومة الفكرية والمضمون الأيديولوجي، مما يجعل الخطاب السياسي لهذه الجماعة معبراً عن عقيدتها السياسية وإختياراتها المذهبية، فالخطاب في هذا المقام ليس مجرد أسلوب للتبليغ، وطريقة للتعبير عن الرأي والموقف لكنه أيضاً الوعاء المعبر عن العقيدة والروح والفلسفة والمذهب(البشير:10،2013).

الأحزاب بإعتبارها أجهزة رقابة لأعمال الحكومة فهي تقوم بالمعارضة والنقد البناء، عبر عملية التحاور من أجل توضيح مراقبتها لأعمال الحكومات مما يجعل الأحزاب الحاكمة حريصة جداً في إتخاذ مواقفها وسياساتها(الرواف:244). وتعمل على زيادة تماسك وتلاحم المجتمعات غير المتجانسة بالتحاور وتوضيح ما ألتبس من مفاهيم للقضايا والمشكلات الناتجة عن الصراعات والنزاعات في المجتمعات ذات الصبغات الأثنية والعرقية التي تحتاج إلى مجهود مضاعف من الأحزاب السياسية للم شمل هذه الجماعات تحت شعار واحد و مؤسسة حزبية واحدة، بالإضافة إلى مجهودها لخلق علاقات متماسكة مع بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية عبر الحوار الديمقراطي المرن القابل لرأي الآخر.

إن وجود أحزاب معارضة يحول دون الإفراد بالرأي في تسيير دفة الحكم فهي تبقى مستعدة دائماً لكشف الأخطاء ، وتبصر الرأي العام بالمخالفات القانونية التي ترتكبها السلطة، ليؤدي دوره في التأثير عليها أو إستبعادها من الحكم ويتم ذلك عبر النقاشات والمحاورات والمداومات الديمقراطية السلسة وتثبيت مكانتها المجتمعية(علي:183،1997).

إن قوة الأحزاب السياسية تقاس بقوة دورها في العملية التنافسية وبكفاءتها في الدخول بإئتلافات مع الأحزاب الأخرى في العملية السياسية، وقدرتها على التعايش والمساومة مع الآخرين في قضايا الحكم والسياسة، وعمل المساومات والتسويات التي تتوضح عبر التحاورات الديمقراطية المتوازنة(عبدالرحمن:59).

والخطاب السياسي الذي يفتح الباب لعملية التحاور الديمقراطي هو الخطاب الذي يهتم بالقضايا التي تحاول بها الأحزاب تعبئة الجماهير لتكون سنداً لها، أي الكيفية التي تكسب بها التأييد الشعبي ورضاء الجماعات الحزبية المختلفة، فهي تقوم بتحريك العواطف وتجسيد المشاكل والتركيز الشديد على المعاناة الشعبية مما يحرك الأفراد والجماعات، فالخطاب هنا يعتمد أساساً على قوة الحجة والمنطق وتحمل المسؤولية لإنجاز البرنامج السياسي المطلوب، وإقناع الأطراف المتعددة بقوة الحزب المنطقية والعلمية..

### ثانياً: ترسيخ قواعد العملية الديمقراطية في الحكم:

تشكل الأحزاب المحور الأساسي في العملية الديمقراطية، فهي ترتبط بالدور المناط بها لتحقيق التنمية (الإصلاح) بما يقود إلى وضع الأسس الراسخة لقيام المجتمع الديمقراطي المبني على التعددية وصولاً إلى مبدأ تداول السلطة السلمي بين الأحزاب أو التيارات المختلفة (أبووندي: 2009).

فالديمقراطية نهج وأسلوب يُتبع سواء داخل مؤسسات الدولة لتوسيع رقعة الحريات السياسية وتعزيز المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار، أو داخل المنظمات غير الحكومية وفي الحياة العامة وفق ضوابط محددة عبر الأحزاب السياسية (الواللي: 2014). وتساهم في سير العملية الانتخابية والتعبير عن أصوات الجماهير وتجميعها من أجل مساهمة أكبر في التصويت وإبداء الرأي وتقوية روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة (الحو، 98). فوجود أحزاب منظمة من شأنه أن يجعل البرلمانات بمنأى عن تأثير الانفجارات العاطفية الشعبية المؤقتة، كما أنها عامل من عوامل النشاط في الحياة السياسية والبرلمانية، وهي تقوم بتحديد السياسات العامة التي أتبعتها حكومة من الحكومات (متولي: 111، 1963).

كما أن أسلوب النشاط السياسي الذي يتمثل في إستقلالية الأحزاب أو بكيفية التنسيق والتحالف مع الأحزاب الأخرى، وإتقان فن العمل والتعاون المشترك معها على أساس النشاط النفاعلي، قد يؤدي إلى حكومة إئتلافية ناجحة وبيسر عملية إنتقال أو تداول السلطة من جماعة إلى أخرى (عبدالرحمن: 62).

### الأحزاب السياسية في أفريقيا:-

أفريقيا إحدى أهم المطامع، فهي أحدث مراكز التسويق العالمية، وأهم مصادر المعادن والطاقة، وأخطر المواقع الاستراتيجية، ولا بد من إدراك أن هدف الصراع على إفريقيا ليس فقط مواردها الطبيعية الغنية، وإنما أيضاً عقول أبنائها وقلوبهم، خاصة في زمن الحرب على الإرهاب الذي بات يعني لدى حكومات الغرب "الإسلام المقاوم" (سالم: 2010)، تمثل هذه المطامع تهديداً لمستقبل القارة وتحدياً لقادتها، بجانب قضايا الاندماج الإقليمي ومشروع الولايات المتحدة الأفريقية، وأزمة الحكم وعدم الإستقرار السياسي، والصراعات والحروب الأهلية، ومشكلات التنمية والفقر والبيئة والصحة، والشراكات الاستراتيجية. وهو ما يوضح واقع أفريقيا السياسي وطبيعة النظم والكيانات الحزبية التي تؤسس للحكم وتوجه مساراته وتؤثر في قدرته على صناعة القرار الاستراتيجي، ومدى فعالية الأحزاب ودورها في توفير مناخ سياسي مناسب وتحقيق حكم رشيد وأنظمة قادرة على معالجة مشكلات القارة وتحقيق أمنها واستقرارها وتحررها من التبعية، لتقديمه لمستقبل النظام الحزبي والسياسي للقارة الأفريقية.

ما سبق يدعو لمراجعة التاريخ الحزبي في القارة الأفريقية، حيث أسست القبائل الأفريقية لمفاهيم الحكم المباشر لإدارة شؤونها من خلال مؤسسة "الجبرونوقراطية" الأفريقية العريقة (حكم الشيوخ ذوى الحكمة والخبرة والحكمة)، والتي تعد أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة في التاريخ السياسي للبشرية، وتمثل التجربة إرثاً تاريخياً يمكننا من تقديم تفسير جزئي لنشأة الأحزاب السياسية المعاصرة في أفريقيا وطبيعتها وطريقة ممارستها في الحكم والإدارة، وسلوك بعض القادة ومواقفهم، وفهم الصراعات المتجددة في القارة (الحرثي: 2008).

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الدول الاستعمارية في تسليم السلطة السياسية إلى النخب السياسية وحركات التحرر الوطني التي تحولت إلى أحزاب سياسية، وقامت بنقل تجربة مؤسسات أنظمتها الحكومية إلى مستعمراتها مع الإبقاء على بعض أشكال التعبير التقليدية، وسارت الدولة الوطنية على النظام السياسي المعتمد في البلد الأوربي الذي كان يستعمرها. كما حدث في مستعمرات فرنسا، كتجربة الأحزاب في السنغال، والغابون وغيرها. لم يكن الاستقلال الذي أعلن استقلالاً حقيقياً لأفريقيا، فكبانها المعنوي، وسيادتها الفكرية كانا لا يزالان رهن الاحتلال والاحتواء، وهيمنة النظم التعليمية الأوروبية في الأقطار الإفريقية لم تكن تساعد على تخريج جيل يعي مشكلات أمته. وشكلت تجربة الديمقراطية التي أقامها الاستعمار في الدول الإفريقية

عوامل الفشل في داخلها، ولذلك لم تنجح في تنظيم السلوك السياسي لشعوبها، أو تحقيق الممارسة السياسية الرشيدة لحكامها، وتولد عما أفرزته من توجهات وممارسات سلبية نموذجان للحكم في إفريقيا سادا في فترة ما بعد الاستعمار- ولا يزالان، هما: الحكم السلطوي للحزب الواحد، والدكتاتورية العسكرية. وترجع نشأة الأحزاب السياسية الحديثة وتطورها في إفريقيا بصورة مباشرة إلى جملة من الأسباب، أبرزها ما يلي:

(1) حركات التحرر الوطني، كالمؤتمر الوطني الإفريقي، والمؤتمر الوطني لزامبابوي، والمؤتمر الوطني لكينيا، والأباكو الكونغولي. واكب حركات التحرر ظهور بعض القيادات الوطنية، مثل: روبرت موجابي، وكوامي نكروما، وجومو كينياتا، وأحمد سيكيتوري، وكينيث كاوندان، وباتريس لوممبا، وجوليوس نيريري، وأخيراً نلسون مانديلا، والذين عادوا إلى بلادهم حكماً مع تحول تلك الحركات إلى أحزاب تحكم البلاد (مطر:2008).

(2) نظام الانتخابات والبرلمانات، والذي أصبح بديلاً عن نظام الوراثة في الحكم، حيث ساعد نظام الاقتراع العام وظهور اللجان الانتخابية والكتل البرلمانية على إيجاد أفكار مشتركة تجاه القضايا العامة أدى إلى قيام بعض الأحزاب السياسية.

(3) الهيئات الدينية والنقابات العمالية ومنظمات الشباب والجمعيات الفكرية، والتي تطورت إلى أحزاب سياسية لتحقيق الخدمة لأعضائها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح محدودة.

(4) بعض الأزمات في التنمية السياسية، كما حصل بالنسبة للكونغو البلجيكية، فالتطورات الاقتصادية التي حدثت في بلجيكا انعكست على سياستها في الكونغو.

(5) الأيدولوجيات المعاصرة، كالشيوعية والاشتراكية، وقد أدت إلى ظهور بعض الأحزاب في مراحل ما بعد الاستعمار أو في بعض الدول التي تأخر خروج الاستعمار منها كجنوب أفريقيا.

الجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية في أفريقيا وخاصة الجيل الأول منها الذي أفرزته حركات التحرر الوطني صنف تحت مسمى ( الحزب الواحد المتسلط )، فهي لم تتبن أيديولوجيات معينة، فلا تعد من الأحزاب الشمولية، وقد أصبحت الظاهرة الغالبة للنظم الحزبية في أفريقيا عقب استقلال دولها. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تكوين طبيعتها: كانت سياسات الاستعمار التسلطية في فترة حكمه والتي ترسخت في صورة ممارسات تعسفية، بالإضافة إلى أن طبيعة حركات التحرر التي أعادت تنظيم نفسها في صورة أحزاب سياسية، حيث لم يكن قادتها بعيدين عن العنف، فدعموا هيمنتهم السياسة وبسط نفوذهم على الحزب والدولة، مع استغلالهم السياسي المؤسسي أحياناً للغة النضالية والشعور الوطني وسيلة للاحتواء أو الاستبعاد تحت مبررات الهوية القومية، كما كان للثقافة الأفريقية السائدة لتعظيم السلطة الأبوية في المعتقدات الوثنية في أفريقيا أثر كبير في دعم تركيز النفوذ والسلطة نفسياً واجتماعياً وسياسياً، وفي توجيه القيم والمواقف والاتجاهات، والرموز وميل السلطة السياسية إلى المركزية التسلطية كاستغلال موبوتو لفكرة الأصالة، أو الاستعانة بالتقاليد (خليل:2019)، وقد كان للقيادات السياسية دوراً رئيساً في التوجيه والتأطير والتقرير للتسلطية من خلال فكرها السياسي، وممارساتها العملية، وعدم بسطها لقيم المشاركة في الإدارة والحكم، بالإضافة لعدم ملاءمة الأوضاع في الدول الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال للرفاهية التعددية، كان تحقيق التنمية أحد المبررات الأساسية لبعض الزعماء الأفارقة في تخليهم عن التعددية الحزبية، بحجة أن الأولوية للتنمية وتوفير الخدمات، وليست للديمقراطية، فمثلاً حملات الانتخابات بالدول الإفريقية تختلف كثيراً عن سابق عهدها منذ بدأت؛ حيث سيطرت على معظم المنصات السياسية خطاباً عرقية ودينية بنكهة مختلفة حسب توجهات الأحزاب وزعمائها، ما بين تمظهر مجموعة عرقية معينة بالضحية والأخرى بالظالمة، أو نشر خوف من تهديدات مجموعة منافسة للتأثير في آراء الناخبين من إقليم أو منطقة معينة، وفي الدول التي يحكمها الرؤساء المهيمنون أو "الرجال الأقوياء"، مثل: تشاد وجيبوتي وجمهورية الكونغو، فإن الحملات بها اتسمت بنبرة صوت المصالحة أو تقوية سلطة الدولة لمواجهة المسلحين والخارجين عن القانون أو إصلاح الاقتصاد وتشبيد أعمدة التنمية والاهتمام بمطالب الشباب (February 2021:Topona). أما أهم العوامل فهي أن الدولة تمثل مصدر التراكم الرئيسي في أفريقيا وليس القطاع الخاص، حيث شجعت هذه الوضعية على بسط النفوذ على الدولة، وممارسة الاستبداد السياسي، حتى أصبح الوصول إلى السلطة، ومن ثم الهيمنة على مرافق

الدولة ومؤسساتها المختلفة الهدف الرئيس على مستوى معظم الأحزاب في أفريقيا. وساهم في ذلك ضعف الوعي الجماهيري، و الولاءات الشخصية والقبلية (ولدالشيخ:2019).

### تطبيق وظائف الأحزاب السياسية في أفريقيا:-

**أولاً: وظيفة التمثيل القومي و بناء الأمة والمجتمع السياسي :** الأحزاب السياسية الأفريقية لم تكن تملك خطة منهجية واضحة للحكم ، ولم يكن لديها أي محتوى فكري يتعلق بالدفاع عن الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية، والتنمية الشاملة، حيث لم يكن للقادة مهارات للحكم والإدارة، فأنحصرت رؤى الأحزاب وأهدافها وبرامجها في تحقيق مكاسب قبلية وحزبية ، واستمر أسلوب الممارسة والإدارة التسلطية الحزبية الأمر الذي أفقد كلا من الحزب والدولة رصيده من الثقة. كما أن الصراعات والتحالفات الداخلية رسخت للطبيعة التسلطية التي ولدت داخل الحزب وخارجه ، وأدت إلي تنافساً حاداً بين الشخصيات النافذة، وصراعاً قوياً على منصب القيادة، فظهرت تحالفات داخلية في معظم الأحزاب، أدت في بعض الحالات إلى إقصاء المنافسين أو تصفيتهم كما حدث في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وكينيا ودول غرب إفريقيا، وربما تجاوز الأمر إلى الجوانب التنظيمية لكيانات الأحزاب ولوائحها ونظمها بإعادة صياغاتها القانونية لتكريس الفردية وتبرير التسلط. كشفت جهود السنوات الأخيرة أن المساحات السياسية العامة تشهد انفتاحاً تدريجياً في عدة دول بالقارة حيث يجد السكان منافذ جديدة للتعبير عن حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطلب مساءلة حكوماتهم. ومع ذلك، تؤكد انتخابات كأمثلة أوغندا وجمهورية الكونغو (April2021:Caslin) أن الانتظام في إجراء الانتخابات لا يضمن حريتها ونزاهتها دائماً؛ إذ تتطلب عملية الانتخابات من الهيئات والوكالات الانتخابية الوطنية استقلالية إدارية واحترام ثقة الجمهور في العمليات الانتخابية من خلال ضمان الشفافية والنزاهة وتوفير فرص عادلة لجميع الأطراف المعنية. ويلاحظ أيضاً من طبيعة تعيين رؤساء اللجان الانتخابية الوطنية أن الانتخابات تشكل قوة وسلطة في حد ذاتها، وأن الرؤساء الساعين إلى تجديد ولايتهم والمترشحين المعارضين يدركون تماماً حاجتهم إليها لتدعيم مواقفهم السياسية وتأكيد سلطتهم الوطنية.

**ثانياً: النشاط الحزبي المؤسسي** ويتم عبر التعبئة الجماهيرية وتدريب الكوادر السياسية والتنظيم الحزبي: عانت الأحزاب الأفريقية من جمود المؤسسة الحزبية، ففي ظل الطبيعة التسلطية انعدمت قابلية النمو والحيوية في المؤسسة (الحزب والدولة)، فعدم وجود منهجية شاملة لممارسة الحكم والسياسة والقيادة والإدارة أدى ليس فقط إلى فشل الحزب في تنمية موارد الدولة وإدارتها، بل في إدارة الحزب لنفسه، وتنمية قدراته المؤسسية والتنظيمية، وتطوير ممارساته السياسية ، وقد ضاعف من ذلك بعض العوامل الأخرى، كضعف الإمكانيات المادية للحزب، الأحزاب الأفريقية معظمها فقيرة، وتكريس الزعامة الفردية، والخوف من المنافسين، وحدائث التجربة وقلة الخبرة. أن تنمية القيادات في فترة الاستعمار ساهمت في إيجاد مناخ لتكوين قيادات وزعامات سياسية اتسمت بروح المبادرة، والتهوى، وحسن التصرف، والإحساس بالمسؤولية، والتصميم والإرادة، والشعور بالواجب السياسي تجاه مجتمعاتها. هذه الصفات التي تمثلت في قيادات مرحلة المقاومة أمثال: " نيكروما " و " باتريس لومومبا " و " نيريري " و " سيكاتوري " و " اميكال كبرال"، إلا أن الأحزاب السياسية التي أعقبت تلك المرحلة لم تكن قادرة على توفير بيئة مناسبة لتربية قيادات جديدة عليها، بل ربما حالت دون ذلك خوف المنافسة، فكان الجيل الثاني أقل التزاماً بالمبادئ والشرعية ، وأضعف قدرة وتأثيراً (خليل:2019).

**ثالثاً: ترسيخ قواعد الحوار و العملية الديمقراطية في الحكم** عبر نشر ثقافة الحوار الديمقراطي و ترسيخ قواعد العملية الديمقراطية في الحكم: دفعت سياسات الهيمنة والتسلط بعض الأنظمة التي كانت موالية للغرب للتخلص من التعددية الحزبية منعاً للتنافس وبالتالي منعاً لترسيخ التعددية الحزبية وقابلية الحوار وتغيير الحكم بالطرق السلمية الديمقراطية، فأخذت بنموذج الحزب الواحد الستاليني، مثل( نظام باندا في ملاوي، وموبوتو في زائير)، وفي زيمبابوي بالرغم من وجود ثلاثة أحزاب، كان حزب الاستقلال الوطني المتحد هو الوحيد المهيمن علي السلطة ومع ذلك أصر الرئيس "كينيث كاوندا" علي أن ينتج نحو دولة الحزب الواحد. بالإضافة لظهور بعض الممارسات الحزبية مثل عدم التسامح والعنف والميليشيات الحزبية و عدم الاعتراف بحق الآخر في السلطة وشراء الصوت المعارض أو إسكاته، وكذلك رأي المعارضة في السلطة وموقفها منها، وإن جاءت بانتخابات نزيهة، لا بد من إفشال إدارتها وبرامجها السياسية والاقتصادية

ومشروعاتها التنموية، والطرق لذلك عديدة: اختلاق المشاكل، تعبئة الجماهير، بث الإشاعات ولغة السلاح والعنف أحياناً في الحملات السياسية الانتخابية. حيث بعض الأحزاب السياسية أصبحت تقود العنف وتحرض عليه وتبرره (الطاهر:2008). عام 1992م تم إسقاط طائرة الرئيس التوتسي الجديد ليوروندي ليقتل في الحادث فحصلت الحرب مع الهوتو أرواح الملايين من الطرفين. وصورة الأحداث الدامية في أثناء الانتخابات أو بعدها مشهد متكرر في الساحة الأفريقية، ففي إفريقيا الوسطى طلبت وزيرة خارجية الجمهورية سيلفي تيمون المساعدة من روسيا ورواندا لتأمين الانتخابات الرئاسية التي جرت يوم 27 ديسمبر 2020 حيث توحدت أقوى ست مجموعات مسلحة تسيطر على ثلثي جمهورية إفريقيا الوسطى في 17 ديسمبر، التي تشهد حرباً أهلية منذ ثماني سنوات، وأعلنت في 19 من الشهر نفسه، قبل ثمانية أيام من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، هجوماً بهدف منع إعادة انتخاب الرئيس توادير (الأناضول:2021). كما شهدت الانتخابات الأوغندية انتهاكات واعتقالات شملت حتى منتخب الرئاسة بوبي واين ووضع قيد الإقامة الجبرية في منزله في كامبالا، وخلال حملته اعتقل وسجن وقتل العديد من مساعديه وحراسه الشخصيين وأعضاء الوفد المرافق له (الجزيرة، يناير 2021). وشملت هذه المظاهر كل من الانتخابات القائمة في 2020-2021م في تشاد والكنغو وساحل العاج (نجم الدين: مايو 2021). كما أن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا ضربت رقماً قياسياً تجاوز 120 انقلاباً ، من بينها 79 عملية إطاحة بحكومات على نحو غير دستوري، كما فقد 25 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية حياتهم بسبب النزاعات السياسية منذ فترة الستينات، وكانت السودان وتوجو وغانا من أولى الدول التي شهدت الانقلابات العسكرية ، وحظيت نيجيريا ب 6 انقلابات عسكرية منذ استقلالها. و جزر القمر، وسيراليون، والنيجر، وبنين ومالي ونيجيريا واليابون وزيمبابوي ، و العديد من الدول الأفريقية (جوهر:2019).

كما أن تركيز الصلاحيات المطلقة في يد الزعامات الحزبية وضعف الرقابة والمحاسبة ساعد على عدم الشفافية، وعدم إمكانية الرقابة والمساءلة، الأمر الذي سهل عملية استغلال الحزب وتسخير إمكاناته وتوظيفها لصالح القيادة وحاشيتها المقربين، وكذلك الدولة ومؤسساتها. مما ضَعَف من إمكانية العدالة والمساواة والحريات وترسيخ مبادئ الديمقراطية في أفريقيا.

### خلاصة التجربة الحزبية السياسية في أفريقيا:-

فشلت تجربة الحزب الواحد في أفريقيا للعديد من الأسباب تمثلت خلاصتها في إحتفاظها بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، وعزلت غالبية الشعب عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والمنظمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو تم إدماجها في مؤسسات وهيكل الدولة نفسها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها (حمدي:2007). لقد أسهم نظام الحزب المتسلط في إيجاد مناخ سياسي سلبي قاد إلى فشل تجربة الحكم وعدم الاستقرار وفقدان الأمن في معظم الدول الأفريقية، ونتيجة للصراعات الداخلية سادت الفوضى أحياناً، حتى في داخل النظام السياسي ومراكزه السياسية الحساسة، ولم يكن بالإمكان حلها داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية (تنفيذية، تشريعية،.. الخ).

مما قاد إلى فشل التعددية السياسية في أفريقيا حيث شكل التحول إلى التعددية الحزبية (نظام الانتخابات والتمثيل السياسي والمجالس البرلمانية) نمط آخر من الاستعمار، وأسلوب فرض على أفريقيا كشرط للمساعدات الاقتصادية والإعانات والقروض والهيئات، وتحت ضغوط العزل والحصار والتهميش، فأصبحت أفريقيا نتيجة تطبيقاته أمام تحديات تهدد أمنها الاجتماعي والاقتصادي، وويلات عنف وصراع بين أحزاب مختلفة، وحروب بين قبائل كانت متعايشة متجاورة، حيث اتسعت دائرة رفض نتائج الانتخابات وإن كانت نزيهة. مع إثارة الفوضى والتمرد والإطاحة بالقيادات المنتخبة قبل إتمام مهامها الدستورية. اجتاحت الظاهرة معظم الدول الأفريقية التي قامت فيها انتخابات وفق التعددية الحزبية، مثلما حدث في بورندي والكنغو الديمقراطية والكنغو برازفيل وكينيا وزيمبابوي، وكذلك اندلاع أعمال العنف والصراع الداخلي في سيراليون، والسودان، والصومال وأنجولا، وهكذا الحال في موزامبيق، وليبيريا، وموريتانيا، الخ. كل الدول الإفريقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية بحضور مراقبين أمميين ودوليين لم تنتج فيها الانتخابات غير الاتهامات المتبادلة بالتدليس والتزوير، وفتحت الباب على مصراعيه أمام التدخلات الأجنبية، كما حدث، ويجري الآن في الصومال (قوات أممية وأفريقية، وأمريكية، وأثيوبية...)، وروندا، وتشاد ، والسودان . علقت صحيفة الشعب الصينية على الديمقراطية الليبرالية وتطبيقاتها في أفريقيا، " ...إن العنف في كينيا الذي

حصد أكثر من 1000 شخص ما هو إلا دليل على أن الديمقراطية على النمط الغربي لا تناسب الظروف الإفريقية ولكنها تحمل معها جذور الكارثة. فكانت النتائج، لقد فشلت تطبيقات الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية في أفريقيا، والديمقراطيات المزيفة التي أنتجت العنف وجعلته ملازماً لأي عملية انتخابية، ومن قبلها تجربة نظام الحزب المتسلط (المختار: 2017).

## النتائج:

- (1) شكلت دولة الحزب الواحد في أفريقيا مظهراً واضحاً للمشهد السياسي فكانت محوراً لإضعاف دور الحزبية في تشكيل الحياة السياسية فيها.
- (2) لعبت القيادات السياسية دوراً رئيساً في التسلطة السياسية من خلال فكرها السياسي.
- (3) فشلت التعددية الحزبية الأفريقية في نشر ثقافة الحوار و ترسيخ العملية الديمقراطية في الحكم.
- (4) لم تسهم الحزبية الأفريقية بفاعلية في التعبئة الجماهيرية وتدريب الكوادر السياسية والتنظيم الحزبي الذي يفقد البلاد إلي التنافس الرشيد ما بين الحكومات والمعارضة بالمفهوم الديمقراطي الحكيم.
- (5) لم تمتلك الأحزاب الأفريقية خطة منهجية واضحة للحكم أو محتوى فكري يتعلق بالدفاع عن الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية أو الوحدة الوطنية، مما قادها إلي الصراعات والنزاعات التي وصلت إلي النزاعات المسلحة، والإنقلابات العسكرية المتتالية وجعلت من القارة في حالة فوضى سياسية غير ديموقراطية متجددة.

## التوصيات:

- (1) إيجاد صيغة حكم تلبي البيئة الأفريقية ولا تتعارض مع الديمقراطية الليبرالية ومبادئ المساواة الاجتماعية والسياسية، بما يتوافق مع المفاهيم والالتزامات التي تسود المجتمعات القبلية الإفريقية بصورة واقعية.
- (2) حماية الحقوق وتحقيق العدالة بعيداً عن الأطماع الحزبية وتأمين المصلحة القومية والإبتعاد عن النظرة الضيقة و المصلحة الخاصة.
- (3) العمل على نشر ثقافة الحوار الديمقراطي و ترسيخ قواعد العملية الديمقراطية في الحكم بتفعيل المشاركة السياسية ومفهوم التنافس الرشيد.

## المراجع

### أولاً: القرآن الكريم والأحاديث:

- سورة آل عمران، الآية(104).  
سورة هود، الآية (118).  
سورة النجم، الآية (32).  
(الترمذي: حديث رقم 2175)سنن ابي داؤود، ، الجزء الرابع.

### ثانياً: الكتب:

- البشير ،عصام أحمد(10،2013) ، نحو خطاب إسلامي مرتبط بالأصل ومتصل بالعصر، الخرطوم: منتدى النهضة والتواصل الحضاري، ط2 .  
الحو ،ماجد راغب(بدون تاريخ،98 )، القانون الدستوري،الأسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.  
الطماوي ،سليمان(386،1976) ، عمر بن الخطاب وأصول علم السياسة والإدارة الحديثة، القاهرة: دار الفكر العربي.  
الطماوي ،سليمان(574،1979) ، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، 1979م.  
الطيب ،عمر يوسف(2004،)، علم الاجتماع السياسي ، الأصول والتحليل التكاملي، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.  
بدران ،ودودة(7،1995) ، وظائف الحزب السياسي، القاهرة: سلسلة المعارف (3)، الأحزاب السياسية ، بدون دار نشر.  
توهيل ،محمد(166،1981-186) ، سوسيولوجية الدولة وآليات العمل السياسي، بيروت: دار الحامد.  
حلمي ، محمود (101،1978)، نظام الحكم الإسلامي مقارنة بالنظم المعاصرة، القاهرة: دار الفكر العربي.  
خضر ،طارق فتح الله(بون تاريخ،310) ، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي: دار نافع للطباعة والنشر .  
زين الدين، بلال أمين (39،2011)، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية، الأسكندرية: دار الفكر الجامعي.  
سعد ،اسماعيل على(1988م) ، دراسات في المجتمع والسياسة، بيروت دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الجزء الأول.  
سعيد ،عثمان (بدون تاريخ،223)، دور الأحزاب السياسية، القاهرة: شركة الطباعة الفنية.  
طليه ،القطب محمد (249،1976)، الإسلام وحقوق الإنسان، دراسة مقارنة ، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1.  
عبدالرحمن ،عبدالله محمد(33،2001)، علم الاجتماع السياسي، النشأة والتطور والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت: دار النهضة العربية.  
عبدالسلام ،فاروق(1978م،144) ، الإسلام والأحزاب السياسية، القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة.  
علي ،حيدر إبراهيم(164،1996) ، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.  
غالي ، بطرس بطرس (304،1990)، محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة،القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط9، 1990م.  
ليلة ،محمد كامل(757،1969) ، النظم السياسية للدول والحكومات، بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.  
متولي ، عبدالحميد(234،1958) ، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية، الإسكندرية: دار المعارف.  
.....(111،1963)، أزمة الأنظمة الديمقراطية، الإسكندرية: دار المعارف، الطبعة الثانية.  
..... (24، 1977)، الغزو الفكري والتيارات المعادية للإسلام، الإسكندرية: منشأة المعارف، الإسكندرية.  
**ثالثاً: الرسائل الجامعية:**  
علي ، عبدالله اسماعيل(183،1997)، المعارضة في النظامين الوضعي والإسلامي، الخرطوم: رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النيلين، قسم القانون العام.  
يعقوب، محمد آدم أتييم(ديسمبر7،2005) ، علاقة الأحزاب السياسية بالعمل النقابي في السودان(1924-1989م) ،الخرطوم: رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة النيلين، قسم العلوم السياسية، الخرطوم.  
**رابعاً: الدوريات والمجلات:**

الحراثي، ميلاد مفتاح (يوليو 2008م) ، الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية العدد 173.

الخطيب، نعمان أحمد (أبريل 1986: 14)، موقف الفكر السياسي الإسلامي من الأحزاب السياسية، الدار البيضاء: مجلة الإسلام اليوم، العدد (4)، مطبعة النجاح الجديد.

الطاهر، أشفيقة (2008) ، الديمقراطية والقبيلة في أفريقيا، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول (أفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل) نيامي - النيجر 2008م.

مطر، جميل (الخميس 2008/10/02م) ، الأحزاب كالمعادن تتعب ، جريدة الخليج الإماراتية.

#### خامساً: المواقع الإلكترونية:

Topona، Eric "Opinion: France keeps Chad despot Idriss Deby in power".  
<https://bit.ly/3vb5hrA>., Deutsche Welle, February 2021 10:45 الساعة 2021/7/20م تم التنزيل في

صباحاً

Caslin، Olivier "Djibouti presidential election: Ismail Omar Guelleh draws closer to victory".  
<https://bit.ly/3etXSgc>, Africa Repor April 2021 الساعة 2021/7/20م تم التنزيل في

11:5 صباحاً

أبو وندي، عناد (2009/8/31م)، التنمية السياسية، موقع الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد: 2755 ، 1:41 ظهراً.

الجزيرة، الإنتخابات العامة الأوغندية، "Uganda police arrest Bobi Wine, tear gas supporters"،  
<https://www.aljazeera.net/news/politics> 12 يناير 2021م، تم التنزيل في 2021/21/7 الساعة 2:45 ظهراً

الربيعي، صاحب (2005/3/14م)، دور الأحزاب السياسية في بناء الدولة الحديثة، موقع الحوار المتمدن،  
العدد (1317)، الساعة 11:41 صباحاً <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

الربيعي، صاحب (2008/5/15م)، المطالب الإجتماعية والأهداف السياسية، موقع الحوار المتمدن، العدد (2282)،  
الساعة 11:30 صباحاً <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

المختار، محمد (2017/5/9م)، الأحزاب السياسية في أفريقيا: النشأة التكوينية: الواقع والمستقبل، مجلة قراءات  
أفريقية الإلكترونية، [www.qiraatafrican.com](http://www.qiraatafrican.com) ، التنزيل الاحد 2019/3/17م الساعة 11:45 مساءً.

الوائلي، ياسر خالد (الأحد 2014/5/18م) ، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية، مركز المستقبل  
للدراسات والبحوث، الساعة 1:07 صباحاً، <http://mcsr.net/articals>

جوهر، جمال (السبت 12 يناير 2019م)، أفريقيا.. تاريخ حافل من محاولات الانقلابات العسكرية، موقع الشرق الأوسط  
الإلكتروني، [www.m.aawsat.com](http://www.m.aawsat.com) ، التنزيل الأثنين 2019/3/18م الساعة 1:07 ظهراً.

حجرات، عزمي عارف موسي (20 نيسان 2014م)، دور الأحزاب السياسية بتنظيم المجموعات في بناء الدولة وتمثيل  
حقوق المواطن، موقع جان نيوز، الساعة 10:10 مساءً، <http://www.jannews.net>

نجم الدين ،حكيم ، الإنتخابات في أفريقيا 2021: إستراتيجيات وإتجاهات-  
<https://studies.aljazeera.net/ar/article> - 2 مايو 2021م، تم التنزيل في 2021/8/4م الساعة 12:10  
صباحاً.

حمدي، عبد الرحمن (الجمعة 1 مايو 2007م)، الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق  
المستقبل، مجلة قراءات أفريقية الإلكترونية، <http://www.qiraatafrican.com> ، التنزيل الاحد 2019/3/17م الساعة 12:30 ظهراً.

خليل ،عزة عبد المحسن ، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية،  
[www.aarcegypt.org/Admin](http://www.aarcegypt.org/Admin)، التنزيل الاحد 2019/3/17م الساعة 12:24 ظهراً.

سالم، أحمد علي (2010/7/5م) ، مسلمو أفريقيا.. دروس الماضي والاستعمار الجديد ، منارات إفريقية،  
[www.islam4africa.net](http://www.islam4africa.net)، التنزيل 2019/4/19م الساعة 1:30 ظهراً.

موقع المدونة الإلكترونية، دور الأحزاب السياسي، السبت، 22 نوفمبر، 2008 الساعة 4:18 مساءً،  
<http://bohothe.blogspot.com>

ولد الشيخ، سيدي محمد عبدالله، الحدث العربي والعالم، <http://www.almadapaper.net/paper.php>، التنزيل  
الاحد 2019/3/17م الساعة 1:15 ظهراً.

الأناضول، وكالة، الإنتخابات العامة في أفريقيا الوسطي 2020-2021، "Elections 2020: The Central African President resolved more than ever".  
Afrique Panorama. 4 January 2020. تم التنزيل

2021/8/3م الساعة 8:50 مساءً.

